



تعاون لحل الصراع
Taawon for Conflict Resolution

تقرير استطلاع رأي حول

توجهات المجتمع الفلسطيني حول مستوى الرضى عن الادوات المتبعة
في التعامل مع النزاعات المجتمعية

إعداد : وحدة الوسائل البديلة / مؤسسة تعاون لحل الصراع

2019

نبذة تعريفية:

مؤسسة تعاون لحل الصراع تأسست في فلسطين في شهر اذار /2002 كمؤسسة شبابية غير حكومية تسعى إلى حل النزاعات وبناء منظومة السلم الأهلي حيث لها تجربة تمتد لأكثر من ستة عشر عاماً في بناء قدرات الأفراد، المؤسسات الحكومية وغير الحكومية والقطاع الخاص وقد حققت شراكات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. تهدف المؤسسة إلى بناء مصدر معلومات فلسطيني متخصص في حقل النزاع والسلام إضافة إلى تعميق ثقافة المشاركة المجتمعية كمدخل للتنمية المستدامة. تقوم مؤسسة تعاون بدمج الرؤى الأخلاقية والقيمية والفلسفية ضمن عملية خلق تغيير اجتماعي سلمي، كما وتركز في عملها على دمج مفاهيم الوساطة، وحل النزاع، وبرامج الحكم الصالح والمسائل المجتمعية والتثقيف السلمي في جميع مجالات حياة الشباب، وقد قامت تعاون من خلال عملها بتطوير علاقة مميزة مع العديد من الجامعات، والمنظمات الشبابية، ومؤسسات المجتمع المدني في داخل فلسطين وخارجها. حملات مؤسسة تعاون ونشاطاتها تنتشر على نطاق الوطن كافة لتجمعه كجسد واحد على أسس من الفهم الأفضل لثقافة النزاع، من أجل السعي إلى وحدة أسمى داخل الكيان الفلسطيني قادرة على تحقيق تغيير سياسي داخلياً و خارجياً، وتم العمل على ذلك من خلال التعاون مع الشباب والجامعات ومؤسسات المجتمع المدني في فلسطين وخارجها.

الرؤيا:

مجتمع فلسطيني قادر على التعامل مع النزاعات بالطرق السلمية.

القيم

السلم واللاعنف - التسامح - الديمقراطية - حل النزاعات بطرق سلمية - احترام حقوق الإنسان - العدالة السياسية والاجتماعية - المساواة بين الجنسين - العمل التطوعي - المشاركة والتنمية المجتمعية.

مؤسسة تعاون لحل الصراع/شارع المدارس مقابل مدرسة بنات البيرة الثانوية /عمارة MBC ط 1

هاتف : 02-2967930

فاكس : 02-2967931

الموقع الإلكتروني : www.taawon4youth.org

البريد الإلكتروني : taawon@taawon4youth.org

مقدمة

تولي وحدة الوسائل البديلة في مؤسسة تعاون لحل الصراع اهتماماً مركزاً بوسائل التعامل مع النزاعات المجتمعية في داخل المجتمع الفلسطيني ، وتعمل على بلورة تدخلات لقياس اتجاهات ومؤشرات وسائل التعامل مع النزاع . حيث يساهم معرفة مؤشرات واتجاهات الشارع الفلسطيني في كيفية التعامل مع النزاعات المجتمعية على معرفة عناصر القوة والضعف لدى هذه الوسائل سواءً كانت وسائل ايجابية او سلبية، اضافة الى ذلك من شان هذه المعرفة ان تساهم في بناء خطط تدخل ملائمة لحماية منظومة السلم الاهلي من جهة ، ومن جهة اخرى تساعد هذه المعرفة على بناء تصورات لتقييم الوسائل التقليدية للتعامل مع النزاعات من حيث مدى نجاعتها وفعاليتها .

يرصد هذا الاستطلاع الى فحص توجهات المجتمع الفلسطيني من الفئة العمرية 18 عاما وما فوق في الضفة الغربية والقدس الشرقية حول مستوى الرضى عن الادوات المتبعة في التعامل مع النزاعات المجتمعية خاصة القضاء النظامي والاصلاح العشائري، اضافة الى التعرف على الانماط السائدة للتعامل مع النزاعات لعينة الاستبيان.

بلغ عدد عينة الاستبيان حوالي 930 مواطن/ة، حيث تم الاخذ بعين الاعتبار حجم التوزيع الجغرافي والسكاني في محافظات الضفة الغربية والقدس الشرقية، كما تم الاخذ بعين الاعتبار التوزيع الجندي والعمرى، اضافة الى التحصيل العلمي والاكاديمي للعينة المستطلعة.

لقد شهدت الفترة التي يغطيها هذا الاستطلاع حالات كثيرة من تصاعد النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني، ورغم المجهود الكبير الذي يبذله كلا من النظام القضائي الفلسطيني ونظام الاصلاح العشائري، الا ان هذه النزاعات لا زالت تتصدر المشهد الفلسطيني وهي في تزايد حسب تقارير الشرطة الفلسطينية السنوية.

يقسم هذا التقرير إلى ثلاثة أجزاء، يتناول الجزء الأول فحص توجهات العينة المستهدفة في الطرق التي يلجأ اليها المتخاصمين في حل وادارة النزاعات والتي تتمثل في اللجوء الى أجهزة الأمن والمحاكم النظامية. اضافة الى القضاء العشائري اضافة الى التفاوض والحوار مع الخصم بشكل مباشر واستخدام القوة(أخذ القانون باليد). واخيرا تجنب النزاع وعدم المواجهة. كما يتضمن هذا الجزء المآخذ والسلبيات على كل من المحاكم والاصلاح العشائري كما يلقى هذا الجزء الضوء على مستوى فاعلية او عدم فاعلية وسائل التعامل مع النزاع من وجهة نظر العينة المستهدفة (أجهزة الأمن، والمحاكم النظامية./القضاء العشائري التفاوض والحوار مع الخصم بشكل مباشر / واستخدام القوة(أخذ القانون باليد)./ تجنب النزاع وعدم المواجهة.

أما الجزء الثاني من التقرير فيسلط الضوء على اسباب زيادة الخلافات والنزاعات المجتمعية من حيث مستوى قدرة وضعف السلطة القضائية ومستوى زيادة نفوذ السلطة العشائرية، اضافة الى الاسباب الاقتصادية والسياسية، وضعف او قوة اداء القانون الفلسطيني، واثر غياب السلطة التشريعية ، ومستوى خبرات او جهل اطراف النزاع بالوسائل السلمية للتصدي للنزاعات

اما الجزء الاخير، فقد تم تصميمه لقياس رأي الفئة المستهدفة في مستقبل دور الاصلاح العشائري كاحدى ادوات معالجة النزاعات المجتمعية من حيث اولويات ومطالب الفئة المستهدفة في التعامل مع نظام الاصلاح العشائري.

أين يفضل المجتمع الفلسطيني اللجوء أثناء الوقوع في النزاعات بشكل عام ؟

يرى %37.1 من عينة الاستطلاع أن الطريقة المثلى التي يفضلون اللجوء اليها اثناء الوقوع في النزاعات هي وسيلة التفاوض والحوار المباشر مع الخصم، اما في المرتبة الثانية فهي الانسحاب من خلال تجنب النزاع وعدم المواجهة اذ يرى %25.2 من عينة الاستطلاع انهم يفضلون عدم مواجهة نزاعاتهم، بينما في المرتبة الثالثة يفضل الناس اللجوء الى المحاكم وأجهزة الامن بواقع %23.3 ، اما في المرتبة الرابعة يفضل الناس التوجه الى الاصلاح العشائري بنسبه %8.6 واخيرا يرى %5.9 من الفئة المستهدفة انهم يفضلون استخدام القوة واخذ القانون باليد.

فروقات الجنس تعكس السياق الفلسطيني الحالي

يتوافق كلا من الذكور والاناث على أن الطريقة المفضله لديهم في حال وقوع نزاعات هي اللجوء الى الحوار والتفاوض المباشر، اما الطريقة الثانية فمن المهم جدا الاشارة الى فئة النساء كان لهن اجابات مختلفة الى حد ما عن اجابات الذكور، حيث ترى النساء ان ثاني وسيلة يمكن ان تلجا اليها في حال وقوع نزاعات هي تجنب النزاع والانسحاب وعدم المواجهة ، بينما يرى الرجل ان ثاني وسيلة يفضلها هي اجهزة الامن والمحاكم الفلسطينية .

ولا بد هنا من التساؤل بشكل فعلي حول اسباب تفضيل النساء الانسحاب وعدم المواجهة على اللجوء الى المحاكم والقضاء الفلسطيني ، وترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ومن خلال تجربتها السابقه في العمل مع قضايا النزاع للنساء في المجتمع الفلسطيني ان هنالك مجموعة من الاسباب التي تحد وتمنع المرأة من التوجه الى المحاكم والاجهزة الامنية من ابرز هذه الاسباب :-

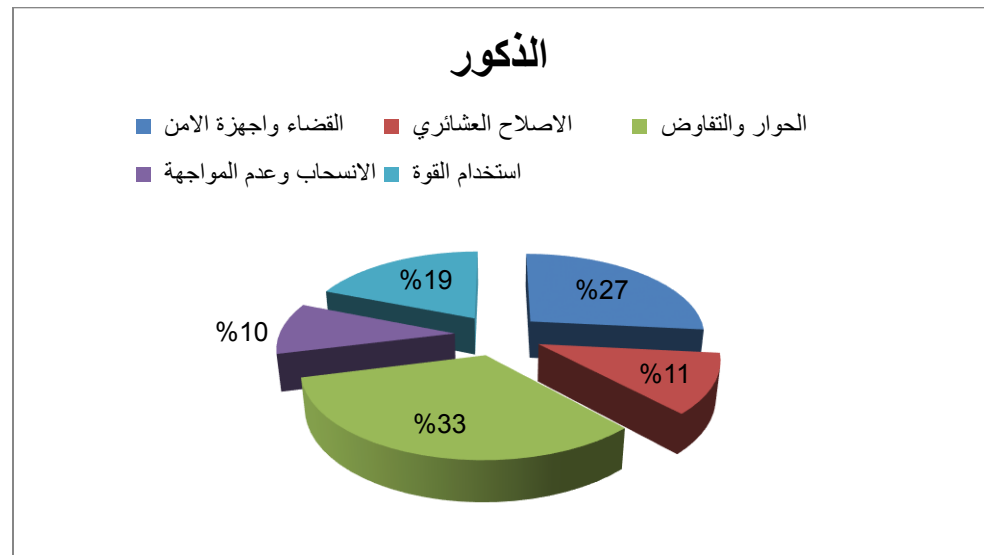
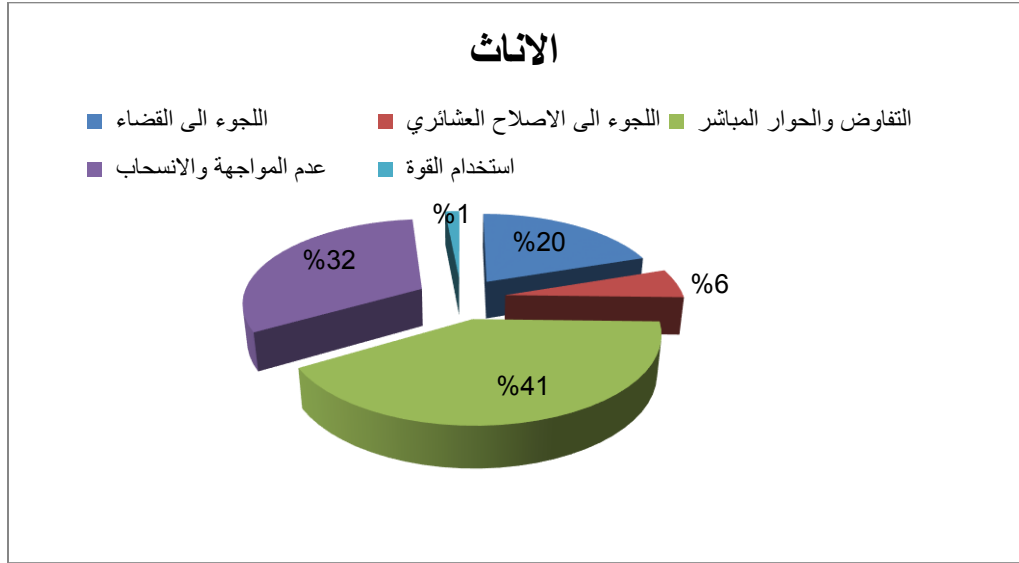
- طول فترة الاجراءات القضائية خاصة في البت في القضايا الحقوقية مثل قضايا الميراث والطلاق والعنف والحضانة، وقضايا الاجور والتحرش حيث تمتد فترة التقاضي الى سنوات طويلة.
- ارتفاع تكاليف التقاضي، وعجز المرأة عن تسديد ديونها والتزاماتها التقاضوية.
- الثقافة السائدة : تلعب ثقافته العيب دورا كبيرا في عدم توجه النساء الى القضاء ، خاصة القضايا التي تتعلق بالميراث او قضايا العنف الموجه او قضايا التحرش وغيرها.

ومن المهم ايضا النظر الى النسب المتفاوتة في اجابات كلا من الذكور والاناث في نظام الاصلاح العشائري ، فقد بلغت نسبة الذكور الذين يفضلون اللجوء الى الاصلاح العشائري حوالي %11.5 بينما وصلت نسبة الاناث الى حوالي %5.5 وترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان هذه النسبة طبيعية تعكس السياق الفلسطيني في فلسفه نظام الاصلاح العشائري، حيث يمكن تلخيص هذه النسب المتفاوتة بين الذكور والاناث الى الاتي :-

- منظومة الاصلاح العشائري تخدم نزاعات الذكور اكثر من الاناث.
- عدم وجود مصلحات من الاناث في نظام الاصلاح العشائري.

- حساسية المجتمع الفلسطيني في التوجه الى الاصلاح العشائري في قضايا النزاعات المرتبطة بالنساء.

التوزيع بناءً على النوع الاجتماعي



التجنب والانسحاب يتصدر توجهات المشاركين /ات

يفضل اكثر من 25% من العينة المستطلعة تجنب النزاع والانسحاب منه وهذه نسبة كبيرة ومن المهم جدا هنا الاشارة الى ان مفهوم التجنب هو محاولة تبسيط أو تجنب حلول الصراع جميعها من خلال تقليص التفاعل مع الاطراف الآخرين خلال النزاعات .

وظهرت اعلى نسبة للتجنب والانسحاب في الاعمار 50 سنة وما فوق، اذ وصلت نسبة الاشخاص الذين يفضلون الانسحاب والتجنب حوالي 35.9%.

كما سجلت نتائج المستطلعين في المخيمات ايضا نسبة مرتفعة اذ وصلت نسبة الاشخاص الذين يفضلون الانسحاب والهروب من النزاع حوالي 31.9% ، وهي اعلى نسبة بالمقارنة مع الفئة المستطلعة من القرية والمدينة .

وترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان الانسحاب من النزاع لا يعبر بالضرورة عن رضى اطراف النزاع بالحل، بل يعبر عن نمط عام ينتهجه الكثير من الناس، وهذا النمط هو بالاحرى يؤجل نمو النزاعات ولا يساعد في تسويتها، وهذا هو السبب المباشر في ارتفاع نسبة النزاعات في المجتمع الفلسطيني، اذ تتحول النزاعات الى نزاعات مخفيه خطيرة، ونمط الانسحاب / او التجنب انما هو نمط يؤجل ظهور النزاعات، وفي حال ظهورها مرة اخرى فانها تظهر بقوة ويعنف شديد.

كما ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان هنالك فهما خاطيء للتجنب والانسحاب، فيعتقد الكثير من الناس ان عمليات التجنب والانسحاب انما تعبر عن مدى رصانه واتزان احد الاطراف ، او تعبر عن عدم رغبة احد الاطراف في تصعيد النزاع نظرا للتكلفة المالية والقيمية المترتبة عن المواجهة بمعنى أن مجرد الدخول في النزاع سيلحق ضرراً أكبر من تجنبه . ولهذا السبب نرى ان الاعمار فوق 50 سجلت اعلى النسب وهذا تفكير غير سليم، لان علم النزاع اقر ان هذا النمط يعني بالضرورة عدم فهم اطراف النزاع لمصالحهم او مصالح الخصم فالمواجهة لا تعني بالضرورة استخدام القوة بل تعني الوعي بضرورة فهم المصالح الشخصية ومصالح الطرف الاخر .

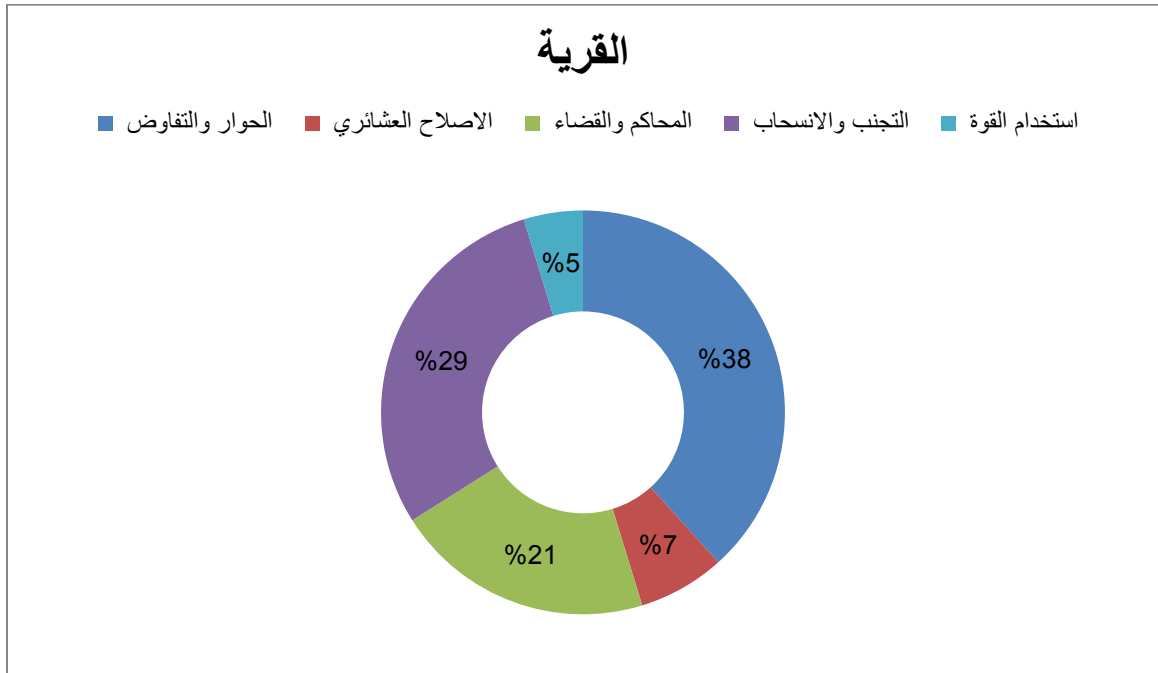
التفاوض والحوار مع الخصم بشكل مباشر يسجل اعلى نسب لتوجهات المستطلعين

يرى 37.1% من المستطلعين انهم يفضلون وينتهجون التفاوض والحوار لتسوية خلافاتهم ونزاعاتهم ، وهذه نسبة عالية جدا، وهي مؤشر ممتاز لقياس منظومة السلم الاهلي داخل اي مجتمع، ولكن السؤال الذي يتبادر الى الذهن هنا ، اذا كانت الغالبية تنتهج وتؤمن بالحوار والتفاوض لحل الخلافات والنزاعات، فلماذا نرى هذا العدد الكبير من النزاعات والخلافات المجتمعية، ولماذا تتصاعد نسبة النزاعات داخل المجتمع الفلسطيني ؟

تشير الدراسات والاحصائيات الصادرة عن مركز جهاز الاحصاء الفلسطيني 2017 وتقرير الشرطة الفلسطينية 2017 ، ان هنالك نموا في حجم النزاعات والقضايا الخلافية بنسبه 9% في الضفه الغربية خلال الثلاث سنوات الاخيرة (2015،2016

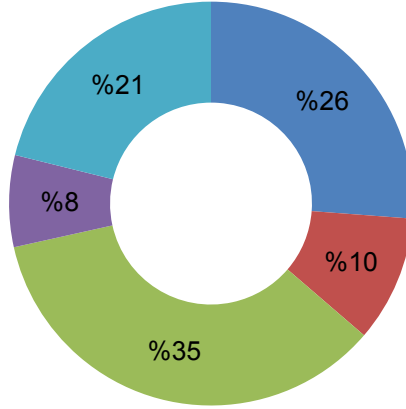
،2017) حيث وصلت عدد القضايا في الضفة الغربية خلال العام 2017 حوالي (32647) قضية متنوعة شملت قضايا (قتل ، اغتصاب ، اعتداء ، ايداء ، سطو ، حيازة سلاح ، انتقام الخ).

وتعليقا على هذه الارقام القياسية ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان هنالك خلا واضحا في فهم وتبني الحوار والتفاوض لدى الفئة المستطلعة، بمعنى ان هنالك اهتماما لدى الكثير من الناس في التوجه الى التفاوض والحوار بديلا عن الوسائل الاخرى، ولكن المشكله الحقيقية تكمن في المهارات التي يمكن ان تستخدم في الحوار والتفاوض، اي ان الكثير من الناس ينتهجون التفاوض والحوار كسلوك وليس كقيمة، والدليل على ذلك ان هنالك تقارب ما بين نسبة الاشخاص الذين يفضلون الحوار والتفاوض ونسبه الاشخاص الذين يفضلون الانسحاب وتجنب النزاع ، هذا التقارب في النسب غير منطقي على الاطلاق ، ويعبر عن عدم فهم او تملك الناس لمهارات التفاوض والحوار ، لان الكثير من الحوارات اذا لم يتقن الاطراف استخدامها تتحول الى جدل سلبي مما يقود الى تصاعد النزاعات والمطلوب من المؤسسات ذات الاختصاص تطوير مهارات الناس بتقنيات ومهارات التفاوض والحوار ، وليس الاكتفاء بنشر المعرفة عن اهمية التفاوض والحوار .



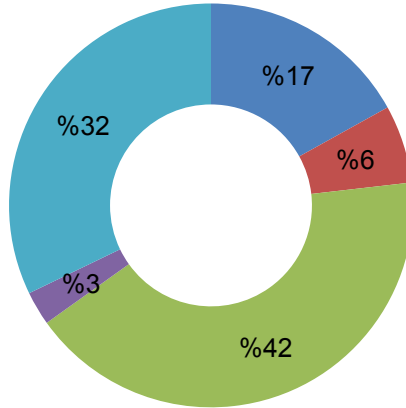
المدينة

■ المحاكم والقضاء ■ القضاء العشائري ■ التفاوض والحوار ■ استخدام القوة ■ التجنب والانسحاب



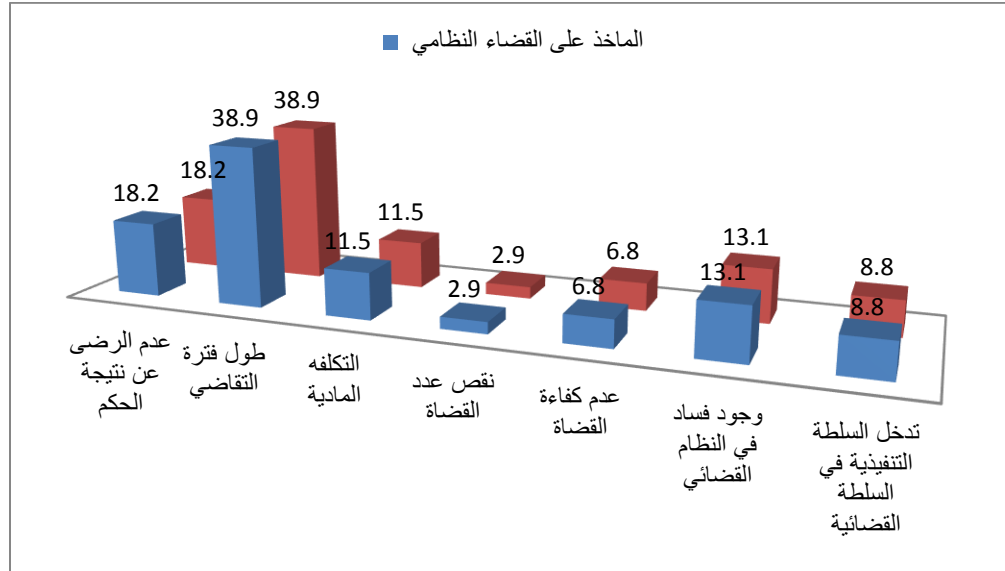
المخيم

■ المحاكم والقضاء ■ القضاء العشائري ■ التفاوض والحوار ■ استخدام القوة ■ التجنب والانسحاب



طول فترة الاجراءات من اهم المآخذ على المحاكم والقضاء النظامي

اشار استطلاع الراي الى ان حوالي 38.9% يرون ان اكثر المآخذ على نظام القضاء النظامي هو طول فترة اجراءات التقاضي، بينما راي 18.2% ان اهم مآخذ على القضاء النظامي هو مساله عدم رضى اطراف النزاع على الحلول القائمة على التقاضي، بينما راي 13.1% ان وجود فساد في الجهاز القضائي الرسمي هو السبب وراء عدم فاعلية وكفاءة الجهاز القضائي النظامي، ووجد 11.5% ان اهم مآخذ هو قضية ارتفاع التكاليف المالية في التقاضي، بينما صوت 8.8% لصالح تدخل السلطة التنفيذية في السلطة القضائية، كما وجد 6.8% من المستطلعين ان المآخذ يكمن في عدم كفاءة القاضي ووجد 2.9% ان المآخذ على القضاء هو قلة عدد القضاة.



تشير المعلومات الواردة على موقع مجلس القضاء الاعلى الفلسطيني⁽¹⁾ الى وجود 34 محكمة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة، موزعة كالاتي: 19 محكمة صلح، 11 محكمة بداية، 3 محكمة استئناف، 1 محكمة عدل عليا، بالإضافة إلى ما ذكر أعلاه، هناك محاكم متخصصة حيث يوجد بالضفة الغربية محكمة جرائم الفساد ومحكمة استئناف ضريبية الدخل ومحكمة الجمارك البدائية والاستئنافية، ويوجد محكمة استئناف ضريبية الدخل في غزة.

(1) لمزيد من المعلومات يرجى زيارة الموقع الالكتروني لمجلس القضاء الاعلى <http://www.courts.gov.ps/index.aspx>

ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان مسألة طول فترة الاجراءات في عملية التقاضي تعتبر واحدة من ابرز المآخذ على القضاء النظامي، وهذا ما يسمى بالتكدس القضائي، وطول فترة التقاضي تنتج بالضرورة اعباء مالية كبيرة على اطراف النزاع ويرجع سبب طول فترة الاجراءات التقاضية الى نقص عدد القضاة، فحسب تقرير سواسية (مراقب العدالة والا من مراجعة لبيانات قطاعي العدالة والامن الفلسطينيين)⁽¹⁾ هنالك 197 قاضيا في الضفة الغربية، بمعدل 6 قضاة لكل مائة الف نسمة، وتصل عدد القضايا التي ينظر اليها القاضي سنويا في بعض المحاكم مثل محكمة الصلح 1239 قضية، اي بمعدل 103 قضايا شهريا، هذا ان قام القاضي بالعمل طول فترة الشهر بدون انقطاع.

قضية الجلاء تتصدر اهم المآخذ على نظام الصلح العشائري

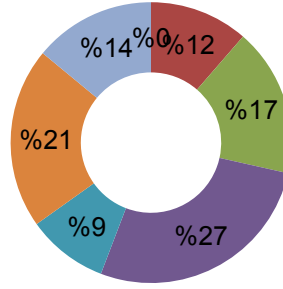
يرى اكثر من 22.8% من المستطلعين ان ابرز المآخذ على نظام الصلح العشائري يتمثل في الحكم على العائلات بالجلاء، ثاني المآخذ على نظام الصلح العشائري هو الحكم على العائلات بدفع مبالغ مالية باهضة بواقع 17.4% يليها عدم رضى الطرفين او احد اطراف النزاع عن الحل بواقع 16.1% ، وراي 14% ان انحياز رجل الاصلاح لاحد الاطراف يعتبر اهم المآخذ على الصلح العشائري ، بينما راي 11.7% ان اهم مآخذ هو مخالفه نصوص الحل العشائري لمنظومة حقوق الانسان متمثلا ب (العقاب الجماعي لعائلات اطراف النزاع) ، بينما راي 7.8% ان المصلح العشائري لا ياخذ بعين الاعتبار حيثيات القضية المتنازع عليها.

لقد تصدرت كلا من قضية الجلاء والحكم على العائلات بدفع مبالغ مالية باهظة المشهد الاجتماعي في العامين 2016/2017 ، وضجت وسائل التواصل الاجتماعي باظهار حاله النفور من قرارات رجال الاصلاح العشائري ، وطالبت العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الحقوقية بوضع حد لهذه القرارات باعتبارها قرارات مجحفة، وفي هذا السياق ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع الى ضرورة النظر بشكل اعرق لظاهرة الجلاء كاحدى نتائج نظام الاصلاح العشائري ، وتتوقع مؤسسة تعاون لحل الصراع بوجود عشرات الاف العائلات الجالية منذ مطلع الثمانيات، فقضية الجلاء لا تنهي النزاع ، بل تساهم في انتاج نزاعات اخرى متنوعه وخطيرة ، وقضية الجلاء تسبب حاله الاغتراب، وتفقد العائله الجالية الشعور بالمواطنة والانتماء ، وتساهم في تعظيم الخسائر المادية عبر ترك العائله الجالية لبيوتها وممتلكاتها ، مما يضطرها الى العيش بشكل جماعي، وهذا ايضا ينتج العديد من المشاكل الاجتماعية، اضافة الى ذلك قد لا تتمكن الكثير من العائلات من العودة الى ديارها لفترة طويلة جدا كما ان قضية الجلاء تصنف ضمن العقوبات الجماعية التي تخالف نصوص القانون، اصف الى ذلك الى مسألة اندماج العائلات بالمحيط الجديد قد تكون صعبه جدا ، من حيث الزواج ، والدراسة ، كما تساهم قضية الجلاء بامتلاك الاسلحة داخل العائلات الجالية بحجة حماية النفس اضافة الى العشرات من النتائج السلبية الاخرى ، ولا بد في هذا المقام من التاكيد على ضرورة تظافر كافة الجهود من مكافحة هذه الظاهرة كونها تهدد منظومة السلم الاهلي الفلسطيني.

(1) لمزيد من المعلومات انظر الموقع الالكتروني <http://www.pcbs.gov.ps/Downloads/book2381.pdf>

الماخذ على الاصلاح العشائري

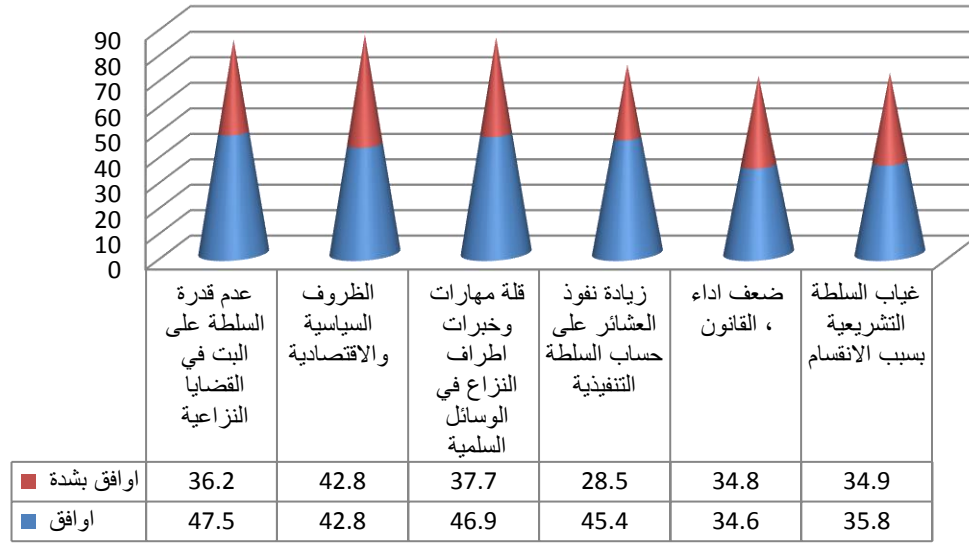
- عدم كفاءة المصلح
- عدم رضى الاطراف عن نتيجة الحل
- الحكم على العائلات بالجلاء
- انحياز المصلح لاحد الاطراف
- عدم اخذ بعض المعطيات والحثيات في عملية حل النزاع
- الحكم على العائلات بدفع اموال كبيرة
- مخالفة نصوص الحل العشائري لمنظومة حقوق الانسان



اظهرت نتائج البحث ان ابرز ثلاثة اسباب لزيادة نسبة النزاعات في داخل المجتمع الفلسطيني تتمحور في الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع الفلسطيني ، اضافة الى قلة خبرات ومهارات اطراف النزاع في التعامل مع النزاعات ، اضافة الى عدم قدرة السلطة الوطنية الفلسطينية في البت في القضايا النزاعية.

كما لوحظ ان هنالك مؤشرات مرتفعة اخرى تساهم في زيادة حدة النزاعات المجتمعية مثل زيادة نفوذ العشائر على حساب السلطة التنفيذية، وضعف اداء القانون، وغياب السلطة التشريعية بسبب الانقسام.

ابرز الاسباب التي تساهم في زيادة النزاعات



تطوير قدرات رجال الاصلاح وايجاد بدائل اصلاح جديدة أهم المطالبات التي تخص الاصلاح العشائري

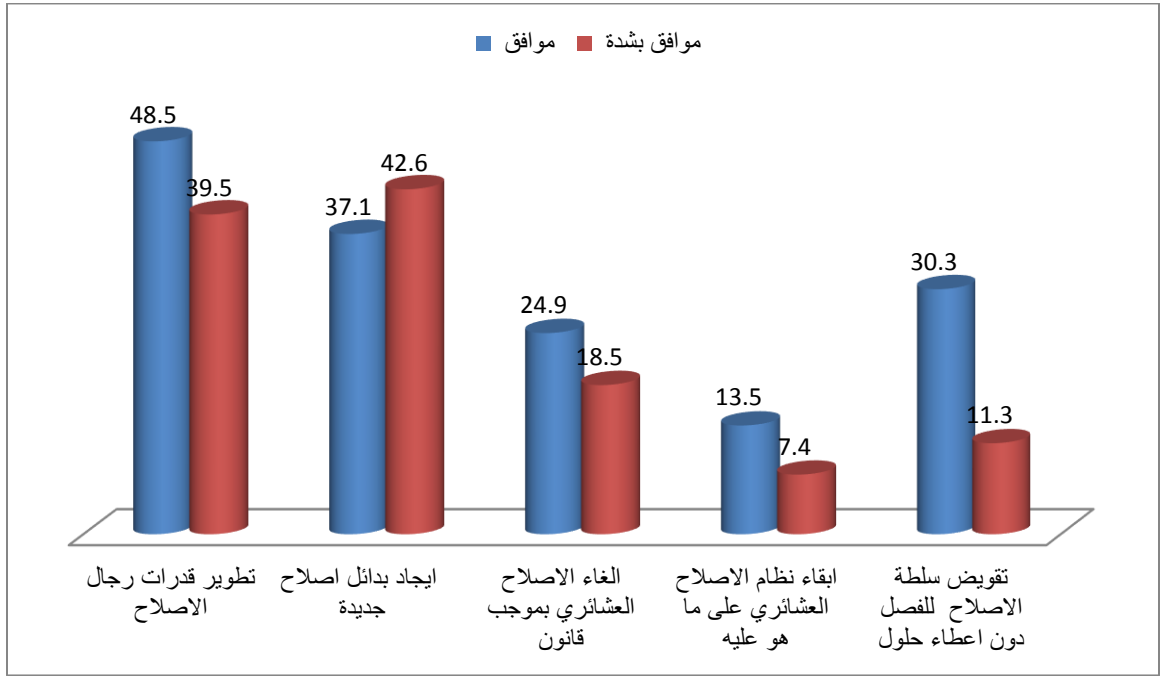
اظهرت نتائج الاستطلاع ان اهم مطالب الفئة المستطلعة هو اعادة تطوير قدرات رجال الاصلاح في مجال تسوية النزاعات حيث اكد 88.1% ممن صوتوا بين موافق وموافق بشدة ، كما صوت 79.6% على ضرورة ايجاد بدائل اصلاح جديدة اكثر فاعلية.

واظهرت نتائج الاستطلاع ان 43.4% من الفئة المستطلعة ترى بضرورة الغاء الاصلاح العشائري بضرورة الغاء الاصلاح العشائري بموجب قانون ، كما رأى 41.6% ان هنالك ضرورة لتقويض سلطة الاصلاح للفصل بين المتخاصمين دون اعطاء حلول ، بينما صوت 20.9% بابقاء نظام الاصلاح العشائري على ما هو عليه دون المساس به او اجراء اي تعديل او تغيير عليه.

وتعلق مؤسسة تعاون لحل الصراع على هذه النتائج بالقول، ان المجتمع الفلسطيني يرى ان منظومة الاصلاح العشائري هي منظومة مهمة وتاريخية ولا يمكن الغائها، ولكن يمكن تطوير هذه المنظومة، عبر تطوير مهارات وقدرات رجال الاصلاح العشائري في مهارات التعامل مع النزاعات، وهنالك ضرورة حسب النتائج في وضع محددات لنظام الاصلاح العشائري، مثل تقويض سلطة الاصلاح للفصل بين المتخاصمين دون اعطاء حلول، اي ان المهمة يجب ان تتركز في فصل الاطراف المتنازعة ووقف العنف بينهما، لحين وصول الجهات الامنية.

كما ترى مؤسسة تعاون لحل الصراع ان هنالك ضرورة في فتح خيارات اخرى امام المتخاصمين، وان لا تقتصر النزاعات على القضاء النظامي او الاصلاح العشائري ، بل هنالك ضرورة لايجاد ادوات اخرى ، مثل الوساطة.

مؤشرات اراء الفئة المستطلعه في أهم المطالبات التي تخص الاصلاح العشائري



نتائج وتوصيات

يشير مفهوم آليات التعامل مع الصراع إلى المحاولات التي تتم عندما ينشب صراع بين طرفين وتنتهي بوضع حد لذلك الصراع . وتدعو وسائل التعامل مع الصراع إلى تطوير استراتيجيات ومهارات للتعامل مع الصراعات ونتائجها، التي هي في أغلب الأحيان متحولة ومدمرة . وحسب التجربة فإن فض الصراع غالبا ما يقف عند معالجة السلوكيات العنفية بين الأطراف وخلق نوع من التوافق بين أطراف الصراع على حساب العدالة. ولكن الحل الحقيقي يكمن في إحداث تغيير يتناول جذور المشكلة الحقيقية مما يزيد من فرص التسوية القائمة على العدالة . ومن هنا فان هذا المفهوم وبهذا المعنى يمكن أن يحقق سلم اهلي على المدى القصير والمتوسط ولكنه غير مؤهل لإحداث سلم اهلي مستدام على المدى الطويل وهذا بالفعل ما تنتهجه الوسائل التقليدية للتعامل مع النزاعات سواء التدخلات الايجابية مثل القضاء والاصلاح والتحكيم ، او الوسائل السلبية مثل استخدام القوة والعنف.

حاول هذا الاستطلاع تسليط الضوء على فهم مجموعة من المؤشرات والدلالات لمستوى الرضى عن الوسائل المستخدمة في التعامل مع النزاعات على المستوى المحلي في المجتمع الفلسطيني، والآراء والتطلعات بخصوص هذه الادوات المستخدمة وقد خلص الاستطلاع الى مجموعة من النتائج والتوصيات والتي من اهمها:-

- ضرورة وضع خارطة لاهم الاسباب المسببه للنزاعات المجتمعية، بالبحث عن جذور واسباب هذه النزاعات.
- ضرورة فتح خيارات اخرى امام المتخاصمين غير الوسائل التقليدية كالقضاء النظامي والاصلاح العشائري.
- هنالك ضرورة قصوى في اعادة قراءة نظام الاصلاح العشائري من حيث فاعليته وقراراته ونتائجه، وضرورة اعادة تطوير مهارات وقدرات رجال الاصلاح في عمليات التسوية.
- هنالك ضرورة لتعميم ثقافه التفاوض والحوار داخل المجتمع الفلسطيني ، وبذل المزيد من الجهد في تطوير مهارات وقدرات المجتمع المدني في هذه الثقافه.
- اشارت النتائج الى وجود حاله من عدم الرضى على اداء الوسائل التقليدية في التعامل مع النزاعات، وهنالك ضرورة لتطوير النظام القضائي كونه الاكبر من حيث تناول قضايا المتخاصمين والبت في نزاعاتهم.
- من الواضح ان قضايا النساء النزاعية لا يحظى باهتمام من قبل بعض الادوات التقليدية بسبب عوامل اجتماعية وثقافية، وبهذا الصدد على الجهات ذات الاختصاص من التفكير بادوات تدخل تتلائم مع ثقافه المجتمع وتتيح للمرأة فرص اكبر في تسوية نزاعاتهن.